الأمم المتحدة
S/PRST/2022/6

مجلس الأمن

Distr.: General
31 August 2022
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 9122 المعقودة في31 آب/أغسطس 2022، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بسيادة جميع الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وبمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية، ويدعو إلى تكثيف الجهود والدعم واتباع نهج أكثر اتساقا فيما بين جميع الشركاء المعنيين، ولا سيما من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين بناء القدرات، في إطار التصدي لهذه التحديات.

"ويسلّم مجلس الأمن بضرورة زيادة دعم بناء القدرات المقدّم إلى البلدان الأفريقية بطريقة شاملة وجامعة وقابلة للتعديل وهادفة، مع اتخاذ تدابير تُصمَّم خصيصا لملاءمة الظروف الخاصة لكل بلد ومنطقة، ويشدد على أهمية احترام تولي البلدان الأفريقية زمام الأمور وقيادتها في هذا الصدد.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية توفير الدعم في مجال القدرات، بناء على طلب البلد المعني وبالتشاور الوثيق معه، وفي ظل الاحترام التام للقانون الدولي، من أجل تحسين سيادة القانون، وتعزيز المؤسسات الوطنية، وبسط السلطة الشرعية للدولة، وبناء الحوكمة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتوطيد التماسك الاجتماعي والشمولية، وتشجيع التنمية المستدامة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بكفالة المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وإشراك الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي جميع مراحل عمليات إحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية وصنع القرار.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تبادل أفضل الممارسات وتقديم الدعم المالي لتعزيز عمليات شاملة وفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما فيها العمليات المتعلقة بالإفراج عن الأطفال المرتبطين سابقا بقوات مسلحة أو جماعات مسلحة وإعادة إدماجهم، وإصلاح قطاع

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأمن في بيئات ما بعد انتهاء النزاع من أجل توطيد السلام والاستقرار والأمن المشترك، ويسلّم في هذا الصدد بأهمية تسير الوصول إلى قطاعي إنفاذ القانون والعدل، وتعزيز الدعم، عند الطلب، بسبل منها تنظيم دورات تدريبية مهنية لفائدة العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لمبادرة الاتحاد الافريقي المعنونة "إسكات البنادق في أفريقيا"، ويشجع على دعم بناء القدرات والتدريب في هذا الصدد.

"ويكرّر مجلس الأمن الإعراب عن دعمه للعمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، ويقر بأهمية التنسيق والاتساق والتعاون عن كثب مع لجنة بناء السلام، ويثني على لجنة بناء السلام لمواصلة تفاعلها مع البلدان والمناطق في أفريقيا من أجل تعزيز القدرات في مجالات بناء السلام الشامل للجميع، وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن ومؤسسات إقامة العدل، وتحقيق المصالحة الوطنية تمشيا مع أولويات بناء السلام الوطنية، ويشدد على أن هذا التفاعل ينبغي أن يظل مسترشدا بمبادئ تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والشراكات المجدية مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، وعلى أنه يجب بذل كل ما أمكن من جهد لضمان توفير تمويل مناسب لهذه المشاريع، التي تكمّل أنشطة صندوق بناء السلام، واستغلالها بحكمة بهدف ضمان استمراريتها وتعظيم الفوائد التي تعود بها على المجتمعات المحلية.

"وإذ يشدد مجلس الأمن على ضرورة تنفيذ تدابيره الجزائية باعتبارها أداة لتحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا بفعالية، ويعرب عن استعداده لاستعراض وتعديل وإنهاء نظم جزاءاته، عند الاقتضاء، مع مراعاة تطور الحالة في الميدان وضرورة التقليل إلى أدنى حد من الآثار الإنسانية الضارة غير المقصودة.

"ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ ما يترتّب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من أثر متعدد الأبعاد على البلدان الأفريقية، بما في ذلك الآثار الشديدة للجائحة فيما يتعلق بالفقر والأمن الغذائي والبطالة والتجارة وتعطّل سلاسل الإمداد والسياحة والتدفقات المالية، فضلا عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة على النساء والفتيات، ويقر بالجهود الهائلة التي يبذلها كل من البلدان الأفريقية وقادة الاتحاد الأفريقي في مكافحة جائحة كوفيد-19 لإنقاذ الأرواح وتحقيق تعاف مستدام وشامل للجميع.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تقديم مزيد من الدعم إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة، وإلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل التعافي من الجائحة وإعادة البناء على نحو أفضل، بسبل منها توفير الإمدادات الطبية اللازمة، بما يشمل الاختبارات الآمنة والفعالة، والعلاجات واللقاحات، ودعم البلدان الأفريقية في تعزيز نظمها الصحية، ويهيب بالبلدان المنتجة للقاحات، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو والقطاع الخاص، أن تيسّر حصول أفريقيا على اللقاحات بسرعة، بما في ذلك عن طريق تشجيع النقل الطوعي للتكنولوجيا بشروط متفق عليها.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزّز كل منها الآخر، ويسلّم بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا يمكن

تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة، ويشجع الشراكة العالمية على التعجيل بتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويؤكد من جديد أهمية مواءمة الدعم الدولي مع أولويات أفريقيا ذاتها، ويرحب بمختلف المبادرات الهامة التي أُطلقت في هذا الصدد بين البلدان الأفريقية وشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، ويشدد على ضرورة تنفيذها بفعالية لتحقيق تنمية عالمية أقوى.

”ويشير مجلس الأمن إلى الصلة بين النزاعات المسلحة وأعمال العنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وخطر المجاعة، ويشدد على أهمية النظم الغذائية المستدامة وزيادة القدرة المحلية على إنتاج الأغذية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، بما في ذلك من خلال تبادل الخبراء الزراعيين، وإنشاء مراكز عرض للتدريب الزراعي، ودعم التكنولوجيات الزراعية، والاستثمار في الشركات الزراعية الأفريقية الناشئة، ودعم العاملين في المزارع الأسرية من خلال التعليم والتدريب المهني أو الخدمات الإرشادية، والمساعدة على إقامة البنى التحتية المستخدمة للزراعة والنقل، بهدف بناء نظام غذائي شامل وسليم يغطي جميع مجالات التربية والزرع والتجهيز والتخزين والخدمات اللوجستية.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية دعم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لاستدامة السلام في أفريقيا من خلال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك من خلال تطوير البنى التحتية العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، والتصنيع، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتحديث الزراعي، وتعزيز ريادة المشاريع، ويعرب عن الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم للبلدان الأفريقية مع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها الوطنية. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن أيضا على أهمية سيادة القانون دعما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويلاحظ مجلس الأمن أيضا أن سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع تسلط الضوء على ضرورة بناء المؤسسات على نحو شامل لتعزيز الإدارة الاقتصادية الجيدة عن طريق تقوية مؤسسات الإدارة الضريبية والمالية دعما لفعالية تحصيل الإيرادات وآليات الرصد والتقييم وهياكل مكافحة الفساد من أجل ضمان المساءلة والشفافية.

”ويشجع مجلس الأمن جميع الجهات المعنية على تعزيز الدعم المقدّم لبناء قدرات البلدان الأفريقية بهدف مواصلة بذل الجهود في مجال تعزيز التعليم والتدريب المهني، ولا سيما لفائدة النساء والشباب، ويؤكد في هذا الصدد أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للابتكار التكنولوجي، بالاستفادة من التكنولوجيات الرائدة، والاستثمار في عمليات الرقمنة.

”ويسلّم مجلس الأمن بأن أفريقيا من أقل المناطق إسهاماً في تغيّر المناخ، غير أنها شديدة التأثر بعواقب تغير المناخ الضارة والتعرض لها، مثل الظواهر المناخية القصوى، التي تأخذ شكل فيضانات وموجات جفاف وحر وحرائق غابات وعواصف وأعاصير، والظواهر البطيئة الظهور مثل ارتفاع مستويات سطح البحر، وتغير نمط سقوط الأمطار وتعذّر إمكانية التنبؤ بها، ويسلم كذلك بتأثيرها على الأمن الغذائي، ضمن عوامل أخرى، وعلى الاستقرار في عدد من الدول الأفريقية، ويهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، أن يواصل دعم أفريقيا ليتسنى لها تلبية احتياجاتها في مجال التكيف، بوسائل تشمل تطوير التكنولوجيا ونقلها الطوعي ونشرها بشروط متفق عليها، وبناء القدرات، بما في ذلك في مجال التحول إلى الطاقة القائمة على

المصـــادر المتجددة، وكفاءة اســـتخدام الطاقة، وتوفير وتعبئة موارد كافية يمكن التنبؤ بها وفقاً للالتزامات القائمة، ومتاحة للجميع على قدم المساواة، ويهيب كذلك بكل من المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يدعما الحوارات والمبادرات والتعاون على المســتويين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار وضع تقييمات شاملة للمخاطر من أجل اتخاذ إجراءات مجدية للتكيف مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ وتدهور البيئة أو التخفيف من حدتها، بما في ذلك بوصفها من جهود بناء السلام.

”ويشدد مجلس الأمن على أن وجود الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات ويسهم في تقويض الدول المتضررة، ولا سيما أمنها واستقرارها وحوكمتها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، ويؤكد من جديد ضرورة إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ويشدد على ضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية، بما في ذلك من خلال دعم القدرات والتدريب المؤسسي، ومن خلال تبني نهج شامل لمعالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضـــي إلى الإرهاب على الصـــعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، بسبل من بينها دعم تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة بشكل كامل، وتقديم موارد فعالة ومحددة الأهداف لبناء القدرات، وتبادل المعلومات وأفضـل الممارسـات، وتعبئة موارد وخبرات أكثر اسـتدامة وقابلية للتنبؤ بها.

”ويشجع مجلس الأمن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على تزويد الدول والمنظمات الإقليمية بالدعم الكافي، حيثما أمكن وبناء على طلبها، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الوطنية من حيث الموظفين والتمويل والتكنولوجيا والتدريب والمعدات، وعلى مواصلة تقديم المساعدة لتعزيز قدرات تلك الدول والمنظمات على التعاون وتنســيق جهودها في ســياق مكافحة أعمال القرصـــنة والســـطو المســـلح في البحر التي تجري في المناطق، بما في ذلك فيما يتعلق بتســـيير الدوريات وعمليات إنفاذ القانون في البحر والتدريبات على مكافحة القرصـــنة والقيام بأعمال المراقبة البرية والبحرية والجوية وغير ذلك من العمليات، وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى بيانه الرئاسي (S/PRST/2021/15) المؤرخ 9 آب/أغسطس 2021.

”ويؤكد مجلس الأمن على المسـاهمة الهامة التي يقدمها أفراد حفظ السـلام وبعثات حفظ السلام في صون السلام والأمن في أفريقيا، ويسلم بضرورة استعراض ولايات بعثات حفظ السلام وتعديلها في الوقت المناسب وفقا للاحتياجات الفعلية للبلد المعني والحالة على أرض الواقع لضمان فعالية عمليات حفظ السـلام، ويطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن، في سـياق إحاطته السنوية الشـاملة المقدّمة إلى مجلس الأمن بشـأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي موعد أقصـــاه 31 آب/أغســـطس 2023، بتقرير عن الأداء العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ الســـلام يتضـمن توصـيات بشـأن تحسين أداء تلك العمليات أو تعديل ولاياتها أو بلورة اسـتراتيجيات خروج ملائمة لها، إذا لزم الأمر، وتدابير تهدف لتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم.

”ويشجع مجلس الأمن على مواصلة تطوير وتطبيق آليات التسوية السلمية للمنازعات من خلال ترتيبات إقليمية ودون إقليمية تهدف لتحقيق أمن جماعي وشامل ومستدام وقائم على التعاون في القارة الأفريقية، ويشـيد بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى زيادة تعزيز قدراته، بما في ذلك من خلال النهوض بمنظومـة الســـلم والأمن الأفريقيـة، بمـا في ذلـك في مجـال الإنـذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة، وحفظ السلام، وبناء السلام، والمساعدة الانتخابية، وتعزيز حقوق

الإنسان وحمايتها، والقانون الدولي الإنساني وسيادة القانون، وحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ويسلّم بقدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا، مع الإشارة إلى ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي والأمم المتحدة الدعم في هذا الصدد.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود المهمة التي يواصل الاتحاد الأفريقي بذلها هو والمنظمات دون الإقليمية والآليات الإقليمية، وبالدور المعزز في مجال حفظ السلام الذي تقوم به، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ومقرراته، ويسلّم بأن إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل تنفيذ الاتحاد الأفريقي للعمليات التي يقودها بفعالية تتمثل في الحاجة إلى تأمين موارد يمكن التنبؤ بها وتتسم بالاستدامة والمرونة لعملياته التي يأذن بها مجلس الأمن تمشيا مع الفصل الثامن من الميثاق، ويشجع على مواصلة الحوار بشأن الخيارات المتاحة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك باستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن 2378 (2017). ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن، في موعد أقصاه 30 نيسان/ أبريل 2023، بتقرير يتضمن معلومات محدّثة عن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حتى ذلك التاريخ صوب الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن 2320 (2016) و 2378 (2017) وتوصيات بشأن سبل المضي قُدما تعكس الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل تأمين موارد يمكن التنبؤ بها وتتسم بالاستدامة والمرونة.

”ويثني مجلس الأمن على ما أحرز من تقدم في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويؤكد أن هذه الشراكة ينبغي أن تتطور أكثر لتصبح شراكة منهجية وعملية واستراتيجية، ويشجع الجهود الرامية إلى الاستفادة بشكل كامل من المشاورات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، استنادا إلى المزايا النسبية لكل منهما، لتيسير مواصلة الحوار والتعاون بشأن بناء القدرات والاستراتيجيات المشتركة الكفيلة بالحفاظ على السلام في أفريقيا، ويعرب عن استعداده لمناقشة واستكشاف تدابير محددة بهدف مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا البيان خلال المشاورات السنوية المقبلة التي ستدور بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.“